



لا حل قريباً في سوريا، ولا في العراق، ولا في لبنان. فتش عن إيران. ستكون «معجزة» مفاجئة أن تظهر بداية حلٍ في اليمن، وهي لن تحصل إلا إذا نال أتباع إيران تنازلات تمكّنهم لاحقاً من استعادة زمام المبادرة لإعادة الأزمة إلى مربعها الأول. فالمشترك بين هؤلاء الاتباع أنهم لا يولون أهمية لـ«السلم الأهلي» أو لـ«الاستقرار» أو لمستقبل بلدانهم دولاً ومجتمعات، وتلك هي على ما يبدو أحدى أكثر «قواعد الملالي» وتعليماتهم خطورةً وبشاعةً. البقاء في السلطة أو الاستحواذ عليها بالقوة هو الأهم عندهم:

انظروا إلى تهورات حكومات قاسم سليماني في بغداد، إلى جرائم بشار الأسد وبراميله من أجل البقاء، إلى إصرار الحوثيين على مصير لتعز لا يختلف عن مصير حلب، إلى تعطيل «حزب الله» الدولة والمؤسسات وتوجهه إلى العبث بالنظام المالي وهو آخر ما تبقى من مقومات الاستقرار في لبنان.

الحل في سوريا، كما يراه الإيرانيون، هو مفتاح الحل في العراق، وفي لبنان. بل حتى في اليمن لكن مع بعض الفوارق لأن طهران لم تستطع استكمال «تطييف» المواجهة بسبب عدم استعداد اليمنيين لتجربة السموم التي ضُخت في مجتمعهم. أي حل مبني على بقاء سوريا «موحدة» سيشكل نكسة كبرى لمشروع الإيرانيين وأطماعهم، حتى لو اتبّق هذا الحل من مفاوضات تبذل فيها موسكو كل جهد لإفراغ بيان جنيف والقرارات الدولية من أي مضمون يشير إلى «انتقال سياسي». ففي سوريا موحدة لا تطمئن طهران إلى أي حكم إذا لم يكن بشار الأسد نفسه على رأسه، ولا تطمئن إلى أي بدائل يماطله أو من ارتبطوا بها وقدّموا إليها فروض الولاء والطاعة. ونُقل عن مصدر أممي أن ستافان دي ميستورا طرح مرّة على محاوره الإيراني فرضية أن الأسد قد يختفي من المشهد لسبب أو لآخر، وسأل: ما هو موقفكم في هذه الحال؟ أجاب الآخر: هذه فرضية مستبعدة تماماً ولا نفكّر فيها.

وفي سوريا موحدة تعود إيران إلى مواجهة وحقيقة ليسا في مصلحتها، إذ لن يكون في الإمكان تجاهل التركيبة الديموغرافية، المختلفة هنا عمّا هي في العراق حيث ابتلع شيعة إيران الشيعة العرب ووظفوا تغليب الأكراد عرقياً على سنتهم ليتمكنوا من تهميش السنة وعروبتهم.

أما في سوريا فيراد للأقليات أن تهمنش ما يزيد عن ثلثي الشعب، لكن مهما قدّمت مسألة «حماية الأقليات» أو غُلبت كأولوية لا يمكن اعتبارها أساساً لوضع عادل ودائم ومستقر. وإذا كانت التجربة الأسدية (العلوية) وفرت نموذجاً يناسب إسرائيل وإيران في آن، بالإضافة إلى روسيا، إلا أنها كانت كارثية على مستوى الداخل، ليس فقط بالنسبة إلى الغالبية السنّية بل كذلك للأقليات الطائفية والعرقية كافة، ورغم ضراوة الصراع الحالي لم تنزلق سوى فئات محدودة في المعارضة إلى الهاجس الطائفي، لأن المشكلة لم تكن في طائفة الأسد أو مذهبه بل في سلوكه الاستبدادي المفرط، ولذلك فإن مصيره في سوريا الموحدة، أو «المفيدة»، أو المقسمة، لن يختلف، ولا بقاء له كما لا بقاء لحلفائه الإيرانيين في أي سوريا إلا بدوام الحرب الراهنة إلى ما لا نهاية. أما تحدياته في خطابه الأخير فلا تقلق إرهابيين أو غير إرهابيين بمقدار ما تقلق جمهوره وبالأخصر أبناء طائفته.

قد لا تختلف الولايات المتحدة وروسيا وإسرائيل كثيراً عن إيران والنظام في كونها لا تريد أيضاً نهاية قريبة لهذه الحرب. فلديها نظام يلائمها جميعاً، لهذا السبب أو ذاك، لكنه لا يصلح للمضي معه نحو أي حل، أيّاً تكن صيغته. ولديها شعب لا يلائمها جميعاً، لأسباب شتى جعلتها تجهله وتتجاهله يوم كان صامتاً وخائفاً، ولم تشاً أن تعرفه وتعترف به منذ انتخض لحرّيته وكرامته. والأهم أن لدى هذه الدول تصورات متباعدة بل متناقضة للحل الذي يمكن أن يعني الحرب. لم يعد مجهولاً أن «الحل السياسي» لا ينفك يضيع بين الهدنات المتتساقطة وقوافل المساعدات المحتجزة والهجمات التي يبرمجها النظام وايران ويتكيف معها الروس.

وواقع كثيرة في هذه المرحلة باتت تذكر بأساليب إسرائيل والولايات المتحدة في إحباط القرارات الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية، أو حتى اتفاقيات مع الفلسطينيين، بإغراقها بالتفسيرات وتمييعها لتفقد تباعاً زخمها ثم جدواها ثم أي مغزى وفاعلية قانونيين، فيما تمضي إسرائيل في تغيير الواقع على الأرض.

إذ تضافرت جهود روسيا وإيران والنظام لإحالة القرار 2254 و «بيان جنيف» ومختلف مرجعيات التفاوض إلى مرحلةلاحقة. وكما كان ولا يزال يُقال للفلسطينيين انتظروا الإدارة الأميركيّة المقبّلة، يقال اليوم للسوريين لاأمل يرجى مع اوباما انتظروا من سيأتي بعده. والمشكلة في هذه الوصفة المسكّنات هذه أنها لم تأت يوماً بأي جديد يمكن الرهان عليه، طالما أن المصالح هي المصالح.

لكن، في الانتظار، يريد الأسد «استعادة كل شبر من الأرض السورية»، هكذا قال عشية اجتماع وزراء الدفاع الثلاثة في طهران، ولا شك في أن الإيرانيين متّفقون معه، أما الروس فراغبون لكنهم لم يحسموا أمرهم بعد. ذاك أن المزيد من التغيير في الخريطة الميدانية بات يعني سلسلة من المذايّح الكبّرى، وليس سفك الدماء ما يستدعي تردد موسكو إلا أنه يتطلّب ارسال مزيد من القوات والاستعداد للتورّط أكثر، وهو ما لا تزال تتجبه. وعدا ذلك فإن الحل العسكري المطلوب ايرانياً وأسدياً لا يقتل كل حل سياسي فحسب بل يعدم أي توازن في عموم المنطقة.

اعتمد نظام الأسد وإيران على القوة العسكرية والثقل الدولي الروسي التي غيرت معادلات الصراع لمصلحتهما، لكنهما يعتمدان الآن على نقاط ضعفها وهي تكمن في حساباتها الاستراتيجية في مواجهة أميركا، وفي الأهداف التي حددتها لتدخلها في سوريا، وفي تراجع خبراتها وإمكاناتها لإدارة بلد في حال حرب أهلية بعيداً من حدودها وعن الجمهوريات الهشة التي

تهيمن عليها. ويعرف نظاماً الأسد والملاي أنهم عملاً على تعقيد الواقع داخل سوريا بحيث يصعب على أي قوة خارجية الاقتراب منه وترويضه. لذلك تبخر الكثير من الأفكار والخطط التي تحدث عنها الروس في البداية، ولعل أكبر خيباتهم أنهم لم يتمكّنوا من وضع الجيش في الواجهة واضطروا للتكيّف بقبول الميليشيات، وهي عمد الاستراتيجية الإيرانية في سوريا وسواها. ومن خلال سيطرتها على الواقع يكون نظاماً الأسد والملاي قد تموّعا للتحكّم بأي تسوية للصراع السوري.

كانت موسكو مدركة لهذا الوضع الإشكالي، ولذلك سارعت إلى إقامة تنسيق عسكري مع إسرائيل ودفع العلاقة معها إلى أقصى حالات التقارب، وهو ما لم يُغضّب الأسد فيما واجهه الإيرانيون بالصمت المطبق رغم الكفة العالية التي يتحملونها سواء بالخسائر التي يتكبّدها «حزب الله» من قادته وكوادره أو على الأقل بالاكتشاف التاريخي لزيف شعارات الممانعة والمقاومة التي يرفعونها.

كما أن موسكو استخدمت لقاءات فيينا للتسليح بغطاء دولي لـ «مشروعية» دورها وتعويض النقص في أهليتها لقيادة الملف. وبعد تجربة الهدنة، وبعد اخفاق الاجتماع الأخير لـ «المجموعة الدولية لدعم سوريا» في تحديد موعد لاستئناف مفاوضات جنيف، وكذلك بعد افتضاح العجز عن إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة، بات الجميع يعرف أن الكلمة العليا ليست روسيا وإنما لنظام الأسد وإيران، والأخيرة مشاركة في لقاءات فيينا. وفيما ترى عواصم أوروبية عديدة أن التطورات تجاوزت «صيغة فيينا»، فإن السؤال يُطرح بإلحاح الآن عما إذا كان الروس والأميركيون بلغوا أقصى ما يستطيعون، وهل يطلبون مساعدة إيران، وبأي ثمن؟

الحياة اللندنية

المصادر: